

انتلاف منظمات المجتمع المدني يدعو لتبني آلية استعراض فعالة في مؤتمر الدول الأطراف الثالث المقرر عقده في الدوحة، نوفمبر (تشرين الثاني)، 2009.

1. إن الفساد يؤدي إلى تقويض الديمقراطية، وحكم القانون، وحقوق الإنسان، والحريات المدنية، والتنمية المستدامة. إن الإنتلاف الخاص باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (الإنتلاف) يؤمن أن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، بأعضائها من مختلف أنحاء العالم وإطارها الشامل لمكافحة الفساد، تمثل الأساس للتصدي بفعالية للفساد العالمي. تتضمن الاتفاقية فيما ورد فيها من أحكام عدة حول الشفافية والمساءلة تدابير من شأنها أن تسهم، حال تنفيذها، في الحيلولة دون تكرار حدوث الأزمة المالية العالمية الراهنة.
2. إن الإنتلاف لعلى قناعة بأن نجاح اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في الحد من الفساد على الأرض الواقع سيعتمد اعتماداً كبيراً على تبني آلية ناجعة وتشاركية للاستعراض في المؤتمر الثالث للدول الأطراف المقرر عقده في الدوحة، نوفمبر (تشرين الثاني) 2009. إن هذه الآلية للاستعراض حيوية لإنجاح الأحكام التاريخية الواردة في الاتفاقية بشأن استعادة الأصول، وتحديد احتياجات الدول من المساعدة الفنية، وكذا تعزيز التعاون الدولي وتحسين استجابة الحكومات لمواطنيها.
3. إن الإنتلاف يأخذ في الاعتبار ضرورة أن تكون آلية الاستعراض شاملة، وتغطي المواد الإلزامية وغير الإلزامية، وتتسم بالسمات التالية:
  - تدعمها أمانة زاخرة بالموارد،
  - تساعد على مجموعة من الخبراء المستقلين،
  - تعتمد على أساليب استعراض مُجربة، شاملاً ذلك استعراض الأقران والزيارات القطرية،
  - تشاركية، تشرك منظمات المجتمع المدني والأطراف المعنية الأخرى،
  - تتسم بالشفافية؛ مما يتجلى في نشر تقارير قطرية بتوصيات،
  - تنفذ بالتنسيق مع آليات الاستعراض الإقليمية،
  - تمولها الميزانية الاعتيادية للأمم المتحدة أو الاشتراكات المقررة، وتستكمل احتياجاتها التمويلية، إذا اقتضت الضرورة، من المساهمات الطوعية.
4. إن الإنتلاف لعلى قناعة بأن فعاليات آلية لاستعراض اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد تعتمد على إشراك المجتمع المدني وعلى حصوله على المعلومات الخاصة بالعملية ومخرجاتها. والإنتلاف يذكر الدول الأطراف بالتزامها بدعم مشاركة المجتمع المدني في جهوده الرامية لمكافحة الفساد، والأخذ بالمدخلات التي يقدمها المجتمع المدني فيما تقوم به هذه الدول من مداولات. (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادة 13، القواعد الإجرائية، القاعدة 17). ويحث الإنتلاف الدول الأطراف على البناء على أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال، على النحو الذي أظهرته عمليات الاستعراض للاتفاقيات الأخرى لمكافحة الفساد (الإشارة هنا إلى المجلس الأوروبي، ومنظمة الدول الأمريكية، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)، والتي تشترط جميعها الحصول على مدخلات من المجتمع المدني ونشر تقارير التقييم القطرية.
5. الإنتلاف يدعو الحكومات التي ستجتمع في فيينا في الفترة من 25 آب/ أغسطس – 2 أيلول/ سبتمبر 2009، كآخر اجتماع للفريق العامل الحكومي الدولي المعني باستعراض التنفيذ قبل مؤتمر الدول الأطراف، لتكفل إعداد مسودة الشروط المرجعية الخاصة بوضع آلية استعراض فعالة لتكون جاهزة لتبنيها في الدوحة، في نوفمبر/ تشرين الثاني 2009.
6. دون آلية استعراض قوية، ستكون فعالية اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على المحك تماماً؛ الأمر الذي ستترتب عليه عواقب وخيمة على حيوات المواطنين في مختلف أنحاء العالم وسبل كسبهم للعيش، فضلاً عن تأثير ذلك على مصداقية الحكومات الموقعة والأمم المتحدة ذاتها.